

# الكيانات الاقتصادية والاغلاق المالي



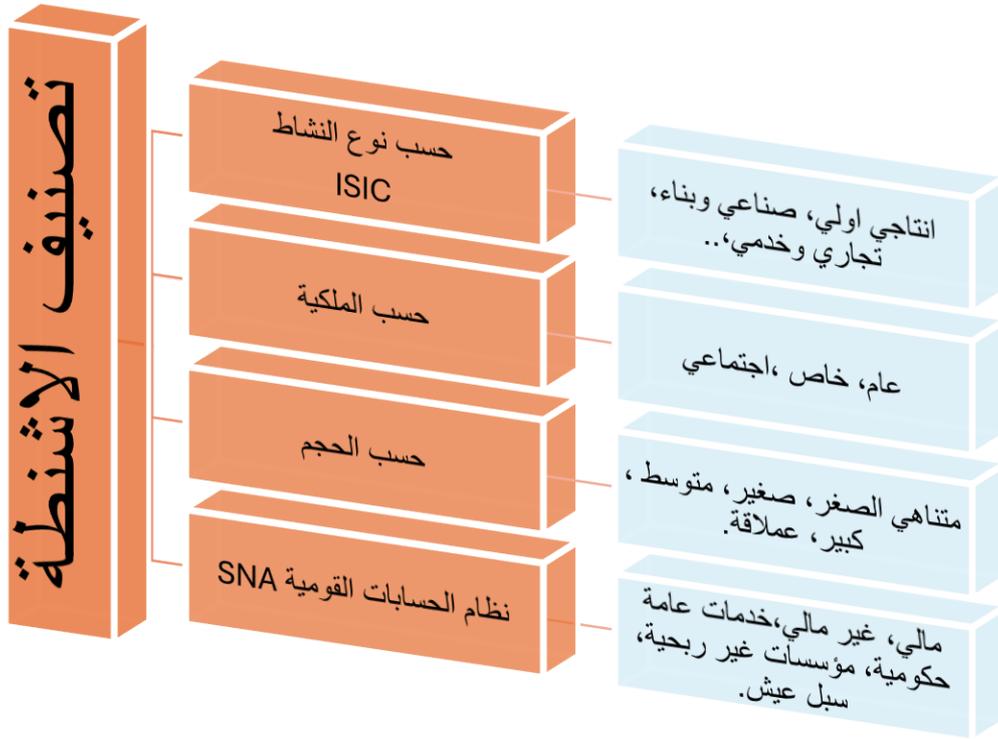
الدليل	دليل معرفي مختصر الكيانات الاقتصادية والأغلق المالي Economic entities & financial closure
رقم الاصدار	AMB- E.FC 01- Jan 2026
الناشر	
للمتابعة	 <a href="https://magic.ly/ambmacpc">https://magic.ly/ambmacpc</a>
هذا الدليل "هدية معرفية"، ومع ذلك، جميع الحقوق محفوظة © 2026 للمؤلف.	

#### المحتويات

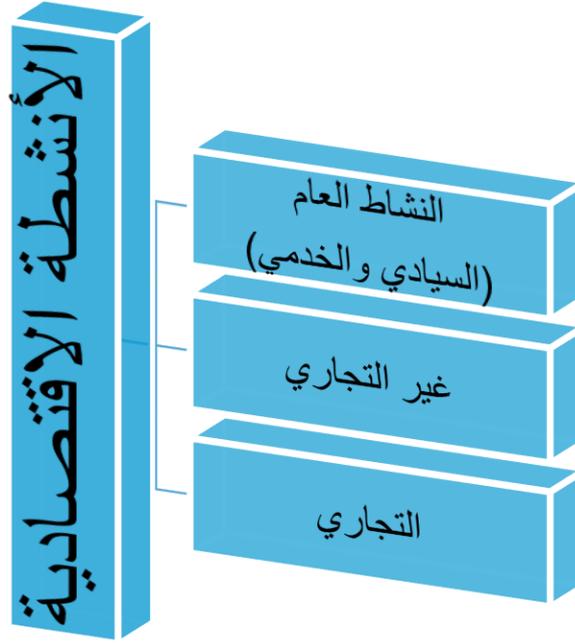
- (1) لماذا نطلق عليها "أنشطة اقتصادية"؟.....2
- (2) أطلس الكيانات الاقتصادية: .....6
- (3) الأطر المحاسبية والمالية حسب نوع الكيان: .....13
- (4) مخرجات الإقفال (القوائم والتقارير التخصصية): .....15
- (5) الكيانات والأغلق المالي: .....17
- 5.1 مسار الربح والاستثمار (القطاع الخاص) .....17
- 5.2 مسار الخدمة العامة (القطاع الحكومي) .....18
- 5.3 مسار الأثر والمنفعة المشتركة (القطاع الثالث والهجين): .....19
- 5.4 المسارات المتخصصة والشراكات: .....20
- 5.5 مسار كيانات التمثيل والرقابة: .....21

## (1) لماذا نطلق عليها "أنشطة اقتصادية"؟

1. تعد الأنشطة الاقتصادية المحرك الأساسي لأي مجتمع، وهي ببساطة كل نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج أو توزيع أو استهلاك السلع والخدمات التي تولد دخلاً أو تحقق نفعاً. وتنقسم هذه الأنشطة إلى عدة مسارات في المنظور الاقتصادي، فهما يمثل الخطوة الأولى لتحديد الهوية القانونية والالتزام المالي للمنشأة، يلي ذلك فهم الغرض من تأسيس هذا النشاط، يمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية وفق الآتي وكل منها له هدفه مرتبط بنموذج التقسيم:



2. إلا أنني سأعتمد تقسيم النشاط الاقتصادي الى الآتي، وكل مستوى يشمل أيضا مستويات وفقاً لذلك:



<ul style="list-style-type: none"> <li>○ الكيانات التي تمثل الدولة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق الاستقرار.</li> <li>○ لا تمتلك سجلات تجارية، وتأسست بموجب قوانين او قرارات تأسيس.</li> <li>○ تعمل وفق محاسبة الموازنة العامة.</li> </ul>	<p>(1) القطاع العام (السيادي والخدمي)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>○ تهدف إلى تقديم نفع عام، أو خدمة مجتمعية، أو تعاون متبادل بين الأعضاء، حيث يسبق "الأثر" أو "الخدمة" هدف الربح المادي.</li> <li>○ تنقسم لقطاعين الثالث والقطاع الهجين، من ذلك: <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ الجمعيات التعاونية والتي تهدف لمنفعة أعضائها اقتصادياً واجتماعياً وتوزع "فائضاً" لا "ربحاً"</li> <li>✓ والمؤسسات غير الربحية والتي تعمل بنموذج عمل مستدام وتتبع محاسبة الصناديق.</li> <li>✓ والشركات غير الربحية،</li> <li>✓ وكذلك الشركات الحكومية التجارية (مثل شركة الاتصالات أو النفط) التي تملكها الدولة لكنها تعمل "بهوية تجارية" وسجل تجاري لتحقيق كفاءة تشغيلية.</li> </ul> </li> <li>○ وكل ما سبق مؤسسات رسمية، لكن يمكن ان تشملها في المبادرات المجتمعية غير الربحية وهي أنشطة غير رسمية يعمل فيها المجتمع لتقديم النفع العام.</li> </ul>	<p>(2) أنشطة اقتصادية غير تجارية</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>○ تهدف بشكل أساسي إلى الحصول على دخل ونفع مادي للمؤسسين أو العاملين فيها (تعظيم الربح).</li> <li>○ وتتنوع من الأعمال الفردية البسيطة وصولاً إلى المنشآت العملاقة.</li> <li>○ وتشمل أيضاً قطاعاً رسمياً وقطاعاً غير رسمي، فالمزارع الصغير، والمحامي المستقل، وصاحب العمل الحر، جميعهم يمارسون أنشطة تجارية بطبيعتها، لأن هدفهم النهائي هو تحقيق دخل ومستوى معيشي لائق لأنفسهم، لكنهم ليسوا ملزمين بالقواعد المنظمة للتجارة،</li> <li>○ وكأننا هنا نضمهم كلهم بالقطاع الخاص بكل مستوياته او القطاع الثاني، لكن يمكن تقسيمه الى:             <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- قطاع الشركات والاستثمار،</li> <li>ب- قطاع سبل العيش والمهن الحرة.</li> </ul> </li> </ul>	<p>(3) أنشطة اقتصادية تجارية</p>
---	----------------------------------

3. لماذا نصنف الكيانات او المنشآت؟ لأن كل كيان اقتصادي عبارة عن "وحدة توليد قيمة" تساهم في

صياغة مستقبل المجتمع عبر ثلاثة مسارات حيوية:

(1) صناعة فرص العمل وامتصاص البطالة،

(2) كل كيان ينجح في الوصول إلى "نقطة التعادل" والربحية يضح سيولة في جسد الاقتصاد. فالدخل

والأجور التي تولد تتحول إلى قوة شرائية تدعم قطاع الاستهلاك، مما يحفز الإنتاج المحلي ويخلق سوقاً مثالية تتسم بالتنافسية والجودة.

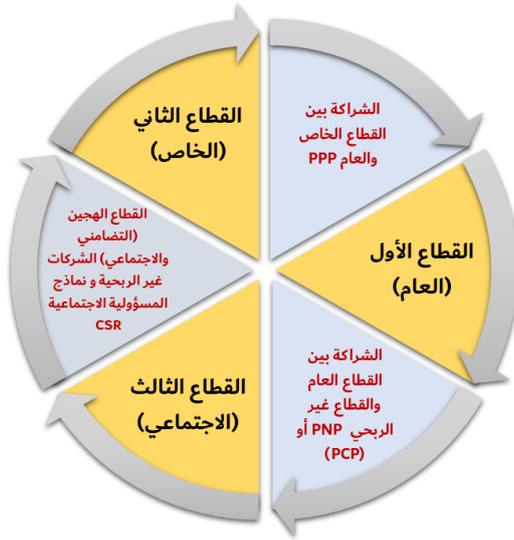
4. وهذا يفتح الباب للتفكير في نطاقات أوسع (كالقطاع الهجين والشركات) الذي يهدف إلى تعظيم

الاستفادة من الموارد المتاحة. فعندما تتكامل موارد الدولة مع كفاءة القطاع الخاص (PPP)، أو مع مرونة

القطاع غير الربحي (PNP)، نخلق بيئة اقتصادية قادرة على الصمود في وجه الأزمات وتوفير الخدمات

بكلفة أقل وأثر أكبر. (في الشكل التالي اضع تصور موسع للقطاعات الاقتصادية بمنظور الهدف المستقل

وفي منظور الشراكة بين قطاعين او بين كل القطاعات):



مساحة تجمع بين سيادة الدولة ومواردها وبين كفاءة القطاع الخاص وابتكاره.	○	الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)	(1)
الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني (Public-Civil Society Partnership) أو الشراكة الحكومية-الأهلية. تعكس الكيانات المشتركة التي تسعى لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى برؤية حكومية وتنفيذ اجتماعي مرن.	○	الشراكة بين القطاع العام وغير الربحي (PNP)	(2)
المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility - CSR) أو الشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني. يمثل الجسر الواصل بين السعي للربح (الخاص) وتحقيق الأثر (الاجتماعي).	○	القطاع الهجين (التضامني والاجتماعي)	(3)
الشراكة متعددة القطاعات (Multi-Stakeholder Partnership) أو نموذج القطاعات الثلاثة (Tri-Sector Model). كل قطاع يساهم بما لديه من موارد وخبرات، مما يخلق تأثيراً أكبر وأكثر استدامة.	○	الشراكة الثلاثية	(4)

5. لكن لا يسعني في هذه الكراسة التمدد في كل هذه المفاهيم، لكن ما يهمني هنا، "المنظور المالي" لكل نوع من أنواع الكيانات، فالكيان الذي يدار بإطار مالي لا يناسب طبيعتها (مثل إدارة شركة ناشئة بعقلية دكان صغير) ستحكم على نفسها بالجمود أو الفشل.

## (2) أطلس الكيانات الاقتصادية:

6. في هذه الفقرة اسعى لوضع بعض المفاهيم المتعلقة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، التي اعتقد انها مفيدة قبل الوصول الى الإغلاق المالي:

<p>○ أي وحدة تنظيمية مستقلة (فردية أو جماعية) تمارس نشاطاً لإنتاج أو توزيع سلع وخدمات، وتمتلك ذمة مالية تتيح لها الدخول في المعاملات.</p>	<p>الكيان الاقتصادي</p>	<p>(1)</p>
<p>○ يمثل سلطة الدولة وخدماتها العامة: أ- المؤسسات والهيئات الحكومية: كيانات خدمية أو رقابية أنشئت بقوانين لتنفيذ سياسات الدولة، وتعتمد في تمويلها على الموازنة العامة. ب- الشركات الحكومية: شركات تملكها الدولة أو تساهم فيها، وتعمل بهوية تجارية لتحقيق كفاءة/عائد، وتطبق غالباً معايير IFRS<sup>1</sup> (مثل النفط أو الاتصالات). ج- الهيئات/الصناديق/الوكالات التنموية الحكومية (طبيعة خاصة - غير ربحية تشغيلية): كيانات عامة تنشأ بقانون/قرار لتنفيذ برامج اجتماعية/تنموية، وتعمل بمنهج المشاريع مثل المنظمات غير الحكومية، وتمويلها غالباً مختلط (موازنة + مانحين + رسوم/عوائد)، لكنها تظل ضمن القطاع الأول لأنها مملوكة حكومياً وتخضع لرقابة سيادية.</p>	<p>الكيان الحكومي (القطاع الأول)</p>	<p>(2)</p>
<p>○ يركز على الملكية الخاصة وتعظيم العائد للملاك: أ- المؤسسة الفردية: كيان يملكه فرد واحد، لا تمتلك شخصية قانونية مستقلة عن صاحبها، لذا ترتبط الذمة المالية للمنشأة بذمة المالك الشخصية بشكل كامل. ب- شركات الأشخاص: تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة بين الشركاء، وتشمل: a. شركة التضامن: يتشارك فيها شريكان أو أكثر، ويسألون مسؤولية تضامنية مطلقة عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة. b. شركة التوصية البسيطة: تضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامين (مسؤولون عن الديون) وشركاء موصين (مسؤوليتهم محدودة بمقدار حصتهم في رأس المال فقط). c. شركة المحاصة: شركة مستترة وغير رسمية لا تتطلب تسجيلاً أو إشهاراً، تنظمها اتفاقية بين الشركاء وتنتهي بانتهاء الغرض منها، ويمكن وصفها بـ "شركة مضاربة" أو اتفاق مؤقت.</p>	<p>الكيان الخاص (القطاع التجاري) (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)</p>	<p>(3)</p>

<sup>1</sup> المعايير الدولية للتقارير المالية International Financial Reporting Standards.

<p>ج- شركات الأموال (الأسهام): تقوم على تجميع رأس المال، والمسؤولية فيها محدودة بمقدار السهم، وتشمل:</p> <p>a. الشركة ذات المسؤولية المحدودة (LLC): يحدد عدد الشركاء فيها (غالباً لا يتجاوز 50 شريكاً)، وتكون مسؤولية كل شريك محدودة بحصته فقط. تتميز بأن حصصها غير قابلة للتداول بالطرق التجارية للأسهم.</p> <p>b. شركة الشخص الواحد (الشركة ذات الشريك الواحد): يملكها شخص واحد (طبيعي أو اعتباري)، وتوفر حماية قانونية للمالك من خلال فصل ذمته المالية الشخصية عن التزامات الشركة.</p> <p>c. المساهمة العامة: تطرح أسهمها للجمهور للاكتتاب، وتتطلب مستويات عالية من الإفصاح والحوكمة والرقابة.</p> <p>d. المساهمة المقفلة (المغلقة): تشبه المساهمة العامة في هيكلها لكن أسهمها لا تطرح للجمهور، بل يقتصر تداولها بين فئة محددة من المؤسسين والشركاء.</p> <p>e. التوصية بالأسهم: كيان يجمع بين الشركاء المتضامنين والأسهم القابلة للتداول للشركاء الموصين.</p> <p>f. الأسهم المستردة أو المتغيرة: شركات تتيح مرونة في رأس المال من خلال استرداد الأسهم أو تغيير قيمتها حسب طبيعة النشاط.</p> <p>g. الشركات التعاونية أو المدنية: شركات تأخذ شكل الأسهم في تنظيمها لكنها تهدف لخدمة أعضائها أو ممارسة مهنة مدنية تحت إطار مؤسسي.</p>		
<p>o يركز على الأثر والخدمة والعدالة في التوزيع:</p> <p>أ- المنظمات غير الربحية: كيانات مستقلة عن الحكومة تنشأ لتحقيق منفعة عامة/مجتمعية دون هدف توزيع أرباح، ويُعاد توجيه أي فائض لدعم الرسالة والبرامج. وتشمل: المؤسسات التنموية/المانحة، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الخيرية والخدمية، والاتحادات المهنية ذات الطابع غير الربحي (بحسب ما ينظمها القانون)، ومنها:</p> <p>a. مؤسسات مانحة/وقفية: تمويل مؤسس/وقف/استثمار + منح أو برامج استراتيجية.</p> <p>b. منظمات منفذة/NGOs: مشاريع ممولة.</p> <p>c. جمعيات خيرية/خدمية: تبرعات عامة + خدمات مباشرة (إغاثة، رعاية...).</p> <p>d. منظمات عضوية/مهنية: منظمة عضوية غير ربحية تضم ممارسين لمهنة معينة بهدف تمثيلهم وتطوير مهاراتهم والدفاع عن مصالحهم المهنية وتقديم خدمات للأعضاء، دون أن تكون لها صلاحيات</p>	<p>الكيان الاجتماعي والتنموي (القطاع الثالث والهجين "خاص اجتماعي")</p>	<p>(4)</p>

<p>ترخيص أو تنظيم إلزامي لمزاولة المهنة. (مثل نادي الاعمال او اتحاد الاستشاريين)</p> <p>ب- الشركات غير الربحية: كيان يتخذ شكل الشركة التجاري لكن أرباحه لا توزع على الملاك، بل يعاد استثمارها لتحقيق غرضها الاجتماعي.</p> <p>ج- الجمعية التعاونية: كيان اقتصادي يملكه ويديره أعضاؤه لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية (زراعية، سكنية، استهلاكية، مهنية)، ويوزع "فائضاً" بناءً على حجم التعامل لا حجم الأسهم.</p> <p>د- الأحزاب السياسية: كيانات تنظيمية ذات غرض سياسي/تمثيلي تعمل ضمن إطار قانون الأحزاب، هدفها المشاركة في الحياة السياسية (التنافس الانتخابي، التأييد السياسي، التمثيل)، وتمويلها من مصادر محددة يضبطها القانون.</p>		
<p>○ كيانات يمكن تأسيسها تحت أي شكل قانوني (LLC، مساهمة، شخص واحد...)، لكنها تتميز بوجود غرض عام/اجتماعي أو التزامات خدمة عامة أو قيود تنظيمية خاصة (مثل قيود على توزيع الأرباح أو التصرف بالأصول أو التزامات أداء)، ما يستلزم حوكمة ورقابة وإفصاحاً إضافياً:</p> <p>أ- الشركات الاجتماعية / الشركات محدودة الربحية L3C: كيانات تُنشأ لتحقيق غرض اجتماعي/بيئي محدد ومقاس مع ممارسة نشاط اقتصادي مُدر للدخل، تختلف عن الشركات غير الربحية بآلية لتوزيع الأرباح محدودة مع التركيز على الغرض الاجتماعي.</p> <p>ب- شركات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): ترتيب تعاقد طويل الأجل بين جهة حكومية وطرف/أطراف من القطاع الخاص لتصميم/تمويل/تنفيذ/تشغيل أصل أو خدمة عامة، مع تقاسم المخاطر والعوائد وفق من يقدر يدير الخطر أفضل، وبمقابل مالي مرتبط بالأداء، وهي ليست شركة بحد ذاتها، بل "صيغة شراكة/عقد"، قد يتولد عنها أي نوع من أنواع شركات الأموال، أو شركة مختلطة، تعمل بعقلية تجارية، ولكن ضمن عقد يقيد التسعير/الجودة/الخدمة لأنه "مرفق عام".</p>	<p>الكيانات ذات طبيعة خاصة (الهيكل التنظيمي "خاص، عام")</p>	<p>(5)</p>
<p>○ "الفرد" فاعل اقتصادي يسعى لتأمين دخله، دون الحاجة بالضرورة إلى تأسيس كيان قانوني مستقل (شركة)، ولكن كمنشأ يساهم في التشغيل والاستهلاك، من ذلك:</p> <p>أ- العمل المستقل Self Employed: نشاط يعتمد فيه الفرد على نفسه لتقديم خدمة أو منتج، قد يؤسس منشأة تقليدية بسيطة (عيادة، ورشة، مكتب) وقد يوظف آخرين لمساعدته، لكنه يركز على الاستمرارية الذاتية وتأمين دخل شخصي أو عائلي.</p>	<p>العمل الفردي وأنشطة سبل العيش (متناهية الصغر)</p>	<p>(6)</p>

<p>ب- العمل الحر (Freelancing): تقديم خدمات تخصصية بشكل مستقل دون الارتباط بمقر عمل ثابت أو صاحب عمل واحد. غالباً ما يتم عبر الإنترنت أو التعاقدات المؤقتة لمشاريع محددة (مثل مصمم جرافيك أو استشاري اعمال).</p> <p>ج- العمل بالمهام (Gig Work): شكل حديث يعتمد على تنفيذ مهام قصيرة ومؤقتة، غالباً عبر منصات رقمية. مثل خدمات التوصيل، أو النقل، أو المساعدة التقنية، حيث يخضع الفرد لقواعد المنصة ولا يملك حرية كاملة في التسعير.</p> <p>د- الأنشطة المدرة للدخل (Income-Generating Activities): وهي أنشطة بسيطة أو مؤقتة تهدف لتحقيق دخل مباشر وسريع لتلبية احتياجات معيشية. مثل سلاسل الامداد الصغيرة (البسطات) أو تقديم خدمات يدوية مؤقتة، ولا تهدف عادةً للنمو المؤسسي الكبير.</p> <p>هـ- الأعمال الإنتاجية الصغيرة (Productive Work): وهي أنشطة إنتاجية مستقلة تقوم على مجهود يدوي أو تقني لتحويل الموارد إلى سلع. و تشمل الزراعة، الصيد، الحرف اليدوية، والصناعات المنزلية.</p>		
<p>○ تعاقد الفرد مع كيان آخر (حكومي أو خاص أو اجتماعي أو فردي) لتقديم مهارته ووقته مقابل أجر. والوظيفة تمثل الأداة التي تحول مهارات الأفراد إلى "قوة تشغيلية" للمنشآت وكذلك للأعمال المستقلة ذاتها، وهي المحرك الرئيسي لـ "دورة الاستهلاك" في المجتمع من خلال الرواتب المنظمة.</p>	<p>"الوظيفة" (Employment)</p>	<p>(7)</p>
<p>○ هي "المظلات" التي تنظم المهن وتحمي المصالح الجماعية: أ- النقابة المهنية: هيئة مهنية تنشأ لتنظيم مزاولة مهنة محددة، بما يشمل القيد والترخيص ووضع معايير الممارسة والالتزام بأخلاقيات المهنة وممارسة الاختصاص التأديبي، وتمثيل المنتسبين وحماية حقوقهم. ب- الغرف التجارية والصناعية: منظمة اقتصادية مهنية تمثل أصحاب الأعمال (المنظمين تجارياً) وتدافع عن مصالح القطاع الخاص وتساهم في رسم السياسات الاقتصادية. ج- الغرف المهنية المتخصصة: مثل غرف الملاحه، وهي كيانات تنظم قطاعاً مهنيّاً اقتصادياً دقيقاً وتعمل كحلقة وصل بين الشركات المتخصصة والجهات السيادية.</p>	<p>كيانات التمثيل والرقابة المهنية</p>	<p>(8)</p>
<p>○ أسلوب تفكير وطريقة عمل يقوم بها الأفراد أو الكيانات لتأسيس أو إعادة تشكيل نماذج أعمال تولد قيمة مبتكرة، وتتمسم بالمخاطرة العالية، والتطلع لفرص نمو ورياح كبيرة.</p> <p>○ ويمكن اعتبار ريادة الاعمال انها مشروع منظم مبني على فكرة أو نموذج عمل قابل للتوسع، يتمتع بقدر من الابتكار، ويهدف لبناء قيمة مضافة ونمو</p>	<p>ريادة الأعمال</p>	<p>(9)</p>

<p>مستدام يتخطى الاعتماد على الفرد الواحد ويسهم في خلق وظائف في السوق.</p>		
<p>ريادة أعمال (فردية او كيانات) تسعى لتحقيق "الأثر قبل الربح"، و لا تقصي الجانب الربحي لضمان استمرارية التشغيل.</p> <p>ترتكز في تأسيسها على الاستثمار الاجتماعي والذي يأتي مصدره في الاغلب من المسؤولية الاجتماعية.</p>	<p>ريادة الأعمال المجتمعية</p>	<p>(10)</p>
<p>تطبيق مبادئ الابتكار، وحل المشكلات، وتحسين الخدمات، وتقديم قيمة مضافة للمجتمع ضمن إطار المؤسسات الحكومية، وذلك بالتركيز على النتائج، وروح المبادرة، ودمج أدوات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الكفاءة التشغيلية والمالية للكيانات والأنشطة الحكومية.</p>	<p>الإدارة الريادية الريادة في القطاع العام</p>	<p>(11)</p>
<p>كيانات قيد التجربة والتطوير المستمر لنموذج عملها، وتتميز بالمرونة العالية، وسعيها الحثيث للوصول إلى صيغة تحقق لها النمو السريع.</p> <p>لا تقاس بسنواتها أو رأس مالها، بل بمدى ثباتها واستقرار نموذج العمل والعلاقات مع السوق. وغالباً ما ترتبط الأعمال الناشئة بريادة الأعمال.</p> <p>ما يميز العمل الناشئ:</p> <p>أ- لم يصل بعد إلى نقطة التعادل المالي (Break-even).</p> <p>ب- ما يزال يجرب شرائح العملاء أو طرق تحقيق الدخل.</p> <p>ج- يمكنه تغيير نموده بالكامل إن تطلب الأمر.</p> <p>يمكن اعتبارها استثمارات جديدة تدخل السوق، وهي بحاجة الى فترة زمنية لتحقيق هدفها في الوصول الى الاستقرار في السوق ، ولذا تقدم لها الدول نموذج من الحوافز الاستثمارية للتخفيف من الأعباء والمطالب الرسمية كالضرائب حتى تتمكن من تحقيق هدفها من نضج النموذج وتجاوز نقطة التعادل.</p>	<p>الكيانات او الاعمال الناشئة</p>	<p>(12)</p>
<p>لتعريفات الأساسية:</p> <p>أ- <math>AT^3 =</math> التدفق التشغيلي السنوي او الإيرادات، ويحسب حسب القطاع:          ✓ خاص: الإيرادات التشغيلية السنوية.          ✓ غير ربحي: إجمالي الإنفاق السنوي (برامج + تشغيل + منح/مساعدات).          ✓ تعاوني: حجم التداول/المبيعات السنوية.          ✓ حكومي: المصروفات/الاعتمادات المنفذة سنوياً.</p>	<p>قاعدة المقياس الموحد <math>SC^2</math> لحجم الكيان</p>	<p>(13)</p>

مقياس معياري Standardized scale <sup>2</sup>

Annual Throughput <sup>3</sup>

<p>ب- <math>FTE^4 =</math> عدد العاملين بدوام كامل مكافئ. 1.0 FTA كامل، أو 0.5 FTA نصف.</p> <p>ج- <math>A^5 =</math> إجمالي الأصول (مؤشر داعم مهم للوقف/الصناديق/الهيئات).</p> <p>- <b>ملاحظة:</b> إذا كان AT يعطيك فئة، وFTE يعطيك فئة أقل/أعلى، نأخذ الأعلى (كنهج حوكمة تتبع المخاطر والحجم الأعلى دائماً).</p>	
<p>○ <b>تصنيف قياسي:</b> ""</p> <p>أ- SC-0 متناهية الصغر: (1-5) عمالة، إيرادات سنوية<sup>6</sup> لا تزيد عن 100 ألف \$.</p> <p>ب- SC-1 صغيرة: (6-49) عامل، إيرادات سنوية &lt; 100 ألف \$ إلى <math>\geq 1</math> مليون \$.</p> <p>ج- SC-2 متوسطة: (50-249) عامل، إيرادات سنوية &lt; 1 مليون \$ إلى <math>\geq 10</math> مليون \$.</p> <p>د- SC-3 كبيرة: أكثر من 249 عاملاً إلى 999 عاملاً، وإيرادات سنوية &lt; 10 مليون \$ إلى <math>\geq 100</math> مليون \$.</p> <p>هـ- SC-4 كبيرة جداً: أكثر من 999 عاملاً إلى 4999 عاملاً، وإيرادات سنوية &lt; 100 مليون \$ إلى <math>\geq 1</math> مليار \$.</p> <p>و- SC-5 العملاقة: 5000 وأكثر، وإيرادات سنوية تتجاوز مليار \$.</p> <p>○ وفقاً للممارسات المتناسبة مع الوضع اليمني، يمكن تقسيم حجم الاعمال للتالي: (مع تفضيلي التعامل مع المقياس القياسي أعلاه)</p> <p>أ- الأعمال متناهية الصغر: 1-5 موظفين بدوام كامل لا يتجاوز 20 مليون ري إيرادات سنوية.</p> <p>ب- الأعمال الصغيرة: بين 6 إلى 20 موظفاً أكثر من 20 مليون ري الى 100 مليون ري إيرادات سنوية.</p> <p>ج- الأعمال المتوسطة: بين 21 إلى 100 موظفاً، أكثر من 100 مليون ري وحدود 500 مليون ري إيرادات سنوية.</p> <p>د- الأعمال الكبيرة: أكثر من 100 موظفاً، وأعلى من 500 مليون ري إيرادات سنوية.</p>	<p>(14) حجم المنشأة في القطاع الخاص</p>
<p>○ لقياس حجم المنشآت غير الربحية، يتم استخدام:</p> <p>أ- <math>AT =</math> إجمالي الإنفاق السنوي (وليس الإيراد).</p>	<p>(15) حجم المنشأة في الكيانات غير الربحية</p>

<sup>4</sup> Full-Time Equivalent

<sup>5</sup> Assets

<sup>6</sup> الإيرادات السنوية تقاس بحسب كل دولة هنا قياسي عام يمكن الاستفادة منه في أي مكان.

<p>ب- A (الأصول) وهذا المقياس مهم للمؤسسات الوقفية حتى لو الإنفاق منخفض.</p> <p>○ الحجم وفق العمالة FTE والإنفاق AT:</p> <p>أ- متناهية الصغر (SC-0): إنفاق &gt; 100 ألف \$ / أقل من 10 عمالة.</p> <p>ب- صغيرة (SC-1): إنفاق سنوية &lt; 100 ألف \$ إلى ≥ 1 مليون \$. 10-49 عامل.</p> <p>ج- متوسطة (SC-2): إنفاق &lt; 1 مليون \$ إلى ≥ 10 مليون \$. 50-249 عاملاً.</p> <p>د- كبيرة (SC-3): إنفاق &lt; 10 مليون \$ إلى ≥ 100 مليون \$. 249-999 عاملاً.</p> <p>○ مع اخذ التأكيد: إذا كانت الأصول الوقفية تضع المؤسسة في فئة أعلى من الإنفاق، يتم رفع التصنيف.</p>		
<p>○ المؤشر الأساسي: حجم التداول/الإيرادات السنوية (أو فائض التشغيل)، يمكن الاستفادة من المؤشر القياسي لرقم التدفق السنوي.</p> <p>○ مؤشرات مساندة: عدد الأعضاء + العمالة + إجمالي الأصول (إن توفر).</p> <p>أ- متناهية الصغر لا يقل عن 50 عضواً.</p> <p>ب- صغيرة 51-250 عضواً.</p> <p>ج- متوسطة 251-1000 عضو.</p> <p>د- كبيرة: أكثر من 1000.</p> <p>○ ملاحظة: في بعض التعاونيات (زراعية/سومية) قد تكون العمالة قليلة والتداول عالي بسبب موسمية الشراء/البيع، هنا عضوية كبيرة + تداول عالي = تعاملها كمتوسطة/كبيرة حتى لو الموظفين قليل.</p>	<p>حجم الجمعيات التعاونية</p>	<p>(16)</p>
<p>○ AT = المصروفات/الاعتمادات المنفذة سنوياً (بحسب الموازنة وإيرادات المؤسسة).</p> <p>○ وFTE الذي يوضح حجم الجهاز التنفيذي للمؤسسة.</p> <p>○ يمكن الاستفادة من التقسيم التالي:</p> <p>أ- وحدة/مكتب صغير: حتى 50 موظفاً (محلي/مديرية).</p> <p>ب- جهة تنفيذية صغيرة: 51-300 موظف (محافظة).</p> <p>ج- جهة متوسطة: 301-2000 موظف (وطني/محافظة).</p> <p>د- جهة كبيرة: &gt; 2000 (وطني / شبكة فروع/مرافق).</p>	<p>حجم الكيانات الحكومية (القطاع الأول)</p>	<p>(17)</p>

### (3) الأطر المحاسبية والمالية حسب نوع الكيان:

7. من الجيد علينا فهم الهوية المالية للكيانات بناءً على مجموعة من المفاهيم التي تحكم فلسفة التقارير المالية:

<p>هل الكيان مستقل مالياً؟</p> <p>أ- مستقلة: في الشركات (أموال أو أشخاص)، حيث تفصل أصول والتزامات الملاك تماماً عن المنشأة، مما يحمي الشخصية الاعتبارية للمنشأة وشخصية المستثمرين فيها.</p> <p>ب- غير مستقلة: في العمل الحر أو المؤسسة الفردية، حيث تندمج الذمة المالية للمنشأة مع ذمة المالك، ويكون الفرد مسؤولاً شخصياً عن كافة الالتزامات.</p>	<p>الذمة المالية</p>	<p>(1)</p>
<p>تحدد مدى التزام الكيان بتقديم تقارير دقيقة وشفافة لأطراف خارجية. الكيانات ذات المساءلة العالية (مثل البنوك، شركات التأمين، والشركات المدرجة) ملزمة بمعايير IFRS كاملة لضمان أعلى مستويات الشفافية.</p>	<p>مساءلة عامة</p>	<p>(2)</p>
<p>تعظيم الربح: المحرك الأساسي للقطاع الخاص التجاري.</p> <p>النمو والتوسع: الفلسفة الحاكمة للمنشآت الناشئة (Startups)، حيث يكون التركيز على نموذج العمل المستقبلي وجذب التمويل.</p> <p>الاستدامة والأثر: المحرك للمنظمات غير الربحية والجمعيات.</p> <p>الالتزام بالموازنة: الفلسفة المالية للقطاع العام، حيث يكون الهدف هو كفاءة الصرف ضمن الاعتمادات المقررة.</p>	<p>الفلسفة المالية</p>	<p>(3)</p>
<p>يتم اختيار النهج والأساس بناءً على حجم التعقيد، المتطلبات الرقابية، والهدف من التقارير:</p> <p>أ- نهج القيد:</p> <p>a. القيد المزدوج (Double-Entry): النهج المعتمد للشركات والمنظمات والمصارف، حيث يتم تسجيل أثرين لكل عملية (مدين ودائن)، ومخرجاته دائماً قوائم مالية كاملة وتدقيق حسابات احترافي.</p> <p>b. القيد المفرد (Single-Entry): نظام مبسط يعتمد على تسجيل جانب واحد من المعاملة (غالباً النقدية). ويستخدم في المنشآت متناهية الصغر، المزارعين، المهن الحرة البسيطة، والأسر المنتجة. ويعتبر خياراً مثالياً لهذا النوع من الاعمال.</p> <p>ب- الأساس المحاسبي: يختلف اختيار الأساس بناءً على حجم التعقيد والمتطلبات الرقابية:</p>	<p>الأساس والنهج المحاسبي (Methodology)</p>	<p>(4)</p>

<p>a. أساس الاستحقاق (Accrual Basis): تسجيل العمليات عند حدوثها (وليس عند قبضها)، وهو المتطلب الأساسي للشركات الكبيرة، والمتوسطة، والمصارف، والجهات الحكومية التي تطبق IPSAS استحقاق.</p> <p>b. الأساس النقدي (Cash Basis): تسجيل العمليات عند استلام أو دفع النقد فقط، ويستخدم في الأعمال متناهية الصغر والصغيرة، وبعض الجهات الحكومية الخدمية.</p> <p>c. محاسبة الصناديق والمنح (Fund/Project Accounting): نهج خاص بالمنظمات غير الربحية يركز على تتبع "قيود المانحين" وفصل الأموال المقيدة عن غير المقيدة.</p> <p>d. النهج التنموي (Impact Reporting): إضافة تقارير الأثر إلى القوائم المالية، وهو نهج تتبعه المنشآت ذات الطبيعة الاجتماعية.</p>		
<p>o يضمن المعيار وجود "لغة مشتركة" قابلة للمقارنة والتحليل دولياً ومحلياً وتستند لمعايير دولية مع اخذ الاعتبار لما تقره الهيئات المحاسبية النافذة في الدولة:</p> <p>أ- <u>نهج القيد المفرد</u> نظام مبسط يعتمد على تسجيل جانب واحد من المعاملة (غالباً النقدية)، حيث يتم تدوين المقبوضات والمدفوعات في سجل يومي دون الحاجة لتعقيدات "المدين والدائن". يستخدم بشكل أساسي في المنشآت متناهية الصغر والأعمال الفردية حيث تكون بساطة التشغيل أهم من "فخامة التقارير". وهذه المنشآت غير ملزمة بالمعايير الدولية، وغالباً ما تكتفي بإطار وطني مبسط أو "دفتر نقدي" لتتبع السيولة اليومية.</p> <p>ب- <u>القطاع الربحي والتجاري المؤسسي</u>:          ✓ IFRS 7 كاملة: للشركات الكبيرة والمدرجة وذات المساءلة العامة.          ✓ IFRS for SMEs: نسخة مبسطة مصممة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تهدف للمساءلة العامة.</p> <p>ج- <u>القطاع الحكومي (العالم)</u>:<sup>8</sup> IPSAS: المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (نقدي أو استحقاق)، وتهدف لتعزيز الشفافية في تنفيذ الموازنة.</p> <p>د- <u>القطاع غير الربحي (NGOs)</u>: INPAS</p> <p>هـ- محاسبة الصناديق (Fund Accounting): نظام محاسبي يستخدم في المنظمات غير الربحية والحكومية لفصل الموارد المالية وتتبعها حسب الأغراض المحددة لها (مثل المنح أو التبرعات المقيدة)، مع التركيز على المساءلة والالتزام بقيود المانحين بدلاً من الربح.</p>	<p>الإطار المعياري</p>	<p>(5)</p>

<sup>7</sup> [/https://www.ifrs.org](https://www.ifrs.org)

<sup>8</sup> [/https://www.ipsasb.org](https://www.ipsasb.org)

<p>و- أو معاير (IFR4NPO<sup>9</sup>) وهي تحت التطوير ويمثل التوجه الحديث لتوحيد معاير المنظمات، مع إمكانية استخدام IFRS مع تكييفها لتناسب طبيعة المنح.</p> <p>ز- <u>المالية الإسلامية</u>: AAOIFI + IFRS<sup>10</sup>: دمج المعاير الدولية كأساس مع تطبيق معاير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لضمان الائتزام الشرعي (زكاة، حسابات مشاركين).</p>		
--	--	--

## (4) مخرجات الإقفال (القوائم والتقارير التخصصية):

8. تعتبر التقارير المالية هي "المنتج النهائي" لعملية الإقفال السنوي، وهي الوسيلة التي تخاطب بها المنشأة أصحاب المصلحة (ملاك، مستثمرين، مانحين، أو جهات رقابية).

<p>○ تعد هذه القوائم "المرآة" التي تعكس نجاح النشاط التجاري وقدرته على الاستمرار:</p> <p>أ- قائمة الدخل: توضح الأداء التشغيلي (إيرادات ومصروفات) خلال فترة معينة، وتظهر صافي الربح أو الخسارة.</p> <p>ب- قائمة المركز المالي (الميزانية): تظهر الوضع المالي في تاريخ محدد، وتتكون من الأصول (ما تملكه)، الخصوم (الديون)، وحقوق الملكية (استثمار الملاك).</p> <p>ج- قائمة التدفقات النقدية: توضح مصادر واستخدامات النقد (تشغيلية، استثمارية، تمويلية)، وهي ضرورية لتقييم القدرة على سداد الائتزامات.</p> <p>د- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعكس التغيرات في رأس المال والأرباح المحتجزة بسبب النشاط أو مسحوبات الملاك خلال الفترة.</p>	<p>الحزمة التجارية الأساسية (لشركات القطاع الخاص)</p>	(1)
<p>○ لتعزيز الشفافية وتوفير "القصة الكاملة" وراء الأرقام:</p> <p>أ- الإيضاحات المتممة: ملاحظات تفصيلية تشرح السياسات المحاسبية (مثل طرق الاستهلاك) وتفاصيل الأصول والائتزامات والأحداث اللاحقة.</p> <p>ب- تقرير الإدارة / مجلس الإدارة: سرد وصفي لأداء السنة والخطط المستقبلية.</p> <p>ج- <u>تقرير الحوكمة (للمنشآت الكبيرة)</u>: يوضح مدى الائتزام بقواعد الإدارة الرشيدة وحماية حقوق المساهمين.</p> <p>د- <u>قائمة الدخل الشامل (للشركات الكبيرة)</u>: تشمل الربح التشغيلي بالإضافة إلى التغيرات في قيمة الأصول والاستثمارات غير المحققة، لتقديم صورة شاملة عن نمو ثروة الشركة.</p>	<p>التقارير الداعمة للحزمة التجارية (حسب الحاجة وحجم المنشأة)</p>	(2)

<sup>9</sup> [/https://ifr4npo.org](https://ifr4npo.org)

<sup>10</sup> [/https://aaofii.com](https://aaofii.com)

<p>٥- الإفصاح الشرعي (للكيانات المالية الإسلامية): تقارير توضح الالتزام بأحكام الشريعة ومعالجة الزكاة والصدقات.</p>		
<p>٣) تقارير الأداء للشركات الناشئة (Startups)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تقارير تخصصية لمرحلة التأسيس والنمو، تضاف للقوائم الأساسية للتأكد من تنفيذ خطة الاستثمار:</li> <li>أ- تقرير معدل الحرق (Burn Rate): يوضح كم تنفق الشركة شهرياً من السيولة المتوفرة في إطار توسعها.</li> <li>ب- تقرير فترة الصمود (Runway): يحدد المدة الزمنية المتبقية لصمود السيولة قبل الحاجة لتمويل جديد.</li> <li>ج- تقرير مؤشرات الأداء (KPIs): يركز على نمو العملاء، وحصة السوق، وتكلفة الاستحواذ على العميل (CAC). والمؤشرات الأساسية الأخرى في خطة الاستثمار.</li> </ul>		
<p>٤) قوائم الكيانات غير الربحية والجمعيات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تركز على "الأثر" والالتزام بشروط الممولين:</li> <li>أ- قائمة الأنشطة: (بديل قائمة الدخل) توضح الإيرادات والمصروفات مقسمة حسب البرامج والمشاريع التنموية.</li> <li>ب- قائمة المركز المالي المقيّد: تظهر الأصول والالتزامات مع تصنيف الأموال إلى (مقيدة بشرط مانح) أو (غير مقيدة).</li> <li>ج- تقرير الأثر (Impact Report): يربط المخرجات المالية بالنتائج الاجتماعية والبيئية المحققة.</li> <li>د- كشف المصروفات الوظيفي: توزيع المصاريف بين (برامج/إدارة/جمع تبرعات) لبيان كفاءة توجيه الموارد.</li> </ul>		
<p>٥) تقارير القطاع العام (حكومي/هيئات)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تركز على المساءلة القانونية وتنفيذ السياسة المالية للدولة:</li> <li>أ- الحساب الختامي: تقرير مقارنة الموازنة بالفعلي، يقارن المصروفات الفعلية بالاعتمادات المرصودة.</li> <li>ب- قائمة الأداء المالي: توضح الفائض أو العجز المالي للجهة خلال العام.</li> <li>ج- تقارير الامتثال والالتزام: توضح مدى التقيد بالأنظمة واللوائح المالية الرسمية.</li> </ul>		
<p>٦) تقارير التعاونيات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ بالإضافة للقوائم الأساسية (الحزمة التجارية)، تصدر "بيان الفائض أو العجز" الذي يوضح العائد الناتج عن تعاملات الأعضاء وكيفية توزيعه كـ "عائد تعاوني".</li> </ul>		
<p>٧) تقارير الاعمال متناهية الصغر</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تكتفي بـ "ملخص المقبوضات والمدفوعات" (حركة النقد اليومية) و "كشف جرد المخزون والخزينة" لضمان الاستمرارية.</li> </ul>		

## (5) الكيانات والأغلق المالي:

### 5.1. مسار الربح والاستثمار (القطاع الخاص)

9. يركز هذا المسار على النمو، والمنافسة، وتعظيم حقوق الملاك:

1) الاعمال متناهية الصغر		
أ-	الذمة المالية	○ غير مستقلة عن المالك.
ب-	الفلسفة المالية	○ كسب العيش وتوفير السيولة اليومية.
ج-	الاطار المحاسبي	○ إطار وطني مبسط (قيد مفرد).
د-	مخرجات الاغلق	○ ملخص دخل/مصروف وجرد بسيط.
هـ-	نقاط تركيز	✓ فصل جيب المالك عن جيب عمله، من أجل معرفة الديون ومتابعتها للعمل او على العمل، والقدرة على الاستمرار.
2) مؤسسة فردية (صغيرة/متوسطة)		
أ-	الذمة المالية	○ غير مستقلة قانوناً.
ب-	الفلسفة المالية	○ تحقيق هامش أرباح.
ج-	الاطار المحاسبي	○ معايير وطنية معتمدة كمؤسسة تجارية تتوافق مع معايير IFRS for SMEs + (استحقاق + قيد مزدوج + ضوابط داخلية)
د-	مخرجات الاغلق	○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية).
3) شركات الأشخاص		
أ-	الذمة المالية	○ شخصية قانونية ولكن بمسؤولية شخصية للشركاء. ○ تمتد لأموال الشركاء المتضامنين الخاصة.
ب-	الفلسفة المالية	○ تحقيق الأرباح.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير وطنية معتمدة كمؤسسة تجارية تتوافق مع معايير IFRS for SMEs +
د-	مخرجات الاغلق	○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية).
4) شركة خاصة (ذات المسؤولية المحدودة)		
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً.
ب-	الفلسفة المالية	○ تعظيم الربح وحماية حقوق الدائنين.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير وطنية معتمدة كمؤسسة تجارية تتوافق مع معايير IFRS for SMEs +
د-	مخرجات الاغلق	○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية).

5	شركة مدرجة/بنك/تأمين (مساءلة عامة). (شركات الأسهم العامة /المغلقة)
أ-	الذمة المالية ○ مستقلة وحوكمة عالية.
ب-	الفلسفة المالية ○ الشفافية وحماية المودعين والمساهمين.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي ○ معايير IFRS الكاملة.
د-	مخرجات الاغلاق ○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية) + القوائم الداعمة لها.
6	الشركات الناشئة (Startups)
أ-	الذمة المالية ○ مستقلة (تحت التأسيس).
ب-	الفلسفة المالية ○ النمو السريع وجذب جولات التمويل.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي ○ FRS for SMEs + تقارير المستثمرين.
د-	مخرجات الاغلاق ○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية) بالإضافة الى قوائم تقارير الأداء للشركات الناشئة.

## 5.2. مسار الخدمة العامة (القطاع الحكومي)

10. يركز هذا القطاع على تنفيذ السياسات العامة للدولة، وتحقيق الاستقرار التنموي، والالتزام الصارم بالموازنات المقررة:

7	وزارات وهيئات (خدمية/رقابية) الكيانات التي تمثل سلطة الدولة المباشرة في تقديم الخدمات أو الرقابة
أ-	الذمة المالية ○ تمثل الشخصية الاعتبارية للدولة، ميزانيتها جزء من الموازنة العامة ولكنها تدار بصورة مستقلة إدارياً وتشغيلياً.
ب-	الفلسفة المالية ○ الخدمة العامة وتحقيق الأثر المجتمعي مع الالتزام التام بينود الموازنة المعتمدة.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي ○ المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSAS) أو النظام المحاسبي الموحد الوطني القائم على الموازنة.
د-	مخرجات الاغلاق ○ الحساب الختامي السنوي، وتقدير مقارنة المنصرف الفعلي بالاعتمادات المرصودة، وتقارير تنفيذ الموازنة.
8	صناديق ومؤسسات ووحدات تنفيذية (ذات طبيعة خاصة) كيانات تنموية تنشأ لتحقيق أهداف محددة (مثل صناديق الإعمار أو الاجتماعي أو وحدات تنفيذ المشاريع الدولية).
أ-	الذمة المالية ○ مستقلة مالياً وإدارياً، وغالباً ما تكون تابعة إشرافياً لوزارة أو هيئة معينة.
ب-	الفلسفة المالية ○ تنفيذ برامج تنموية تخصصية وضمان استدامة الموارد المالية المخصصة لها.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي ○ معايير (IPSAS) كأساس الاستحقاق، أو أطر محاسبة الصناديق/IFR4NPO في الكيانات غير الربحية بناءً على قرار التأسيس او دليل التشغيل/العمليات.

د-	مخرجات الاغلاق	○ تقارير الأداء المالي والبرامجي وحسابات ختامية تخصصية، أو تقارير الكيانات غير الربحية كتقارير الأثر التنموي وامثال الممولين.
9)	شركات حكومية تجارية/ مملوكة للدولة (SOEs / <sup>11</sup> GBEs)	الشركات التي تملكها الدولة (كلياً أو جزئياً) وتعمل "بهوية تجارية" لضمان كفاءة إدارة الموارد الوطنية
هـ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، تعمل كشركة تجارية تخضع لقانون الشركات والسجل التجاري.
و-	الفلسفة المالية	○ تقديم خدمات أو سلع مقابل رسوم (أسعار) وفق رؤية تجارية تهدف للكفاءة التشغيلية ورفد الخزينة العامة.
ز-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) أو معايير (IFRS for SMEs). بحسب حجمها.
ح-	مخرجات الاغلاق	○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية) بالإضافة الى التقارير الداعمة.

### 5.3. مسار الأثر والمنفعة المشتركة (القطاع الثالث والهجين):

10)	منظمات/جمعيات خيرية	○ مستقلة تماماً، حيث تخصص أصولها لتحقيق أغراضها ولا يجوز توزيعها على الأعضاء.
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، حيث تخصص أصولها لتحقيق أغراضها ولا يجوز توزيعها على الأعضاء.
ب-	الفلسفة المالية	○ تعظيم الأثر المجتمعي وضمان كفاءة توجيه التبرعات والمنح نحو المستفيدين (الأثر قبل الربح).
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ محاسبة الصناديق (Fund Accounting) أو المعيار الدولي (INPAS/IFR4NPO) لضمان الشفافية تجاه المانحين.
د-	مخرجات الاغلاق	○ قوائم الكيانات غير الربحية.
11)	مؤسسات مانحة/وقفية	كيانات تمتلك أصولاً دائمة تهدف لتمويل العمل التنموي والخيري.
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وتعتبر أصول الوقف ذمة محبوسة قانوناً لصالح غرض معين.
ب-	الفلسفة المالية	○ استدامة الإنفاق التنموي والحفاظ على الوقف.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ هجين يجمع بين محاسبة الصناديق/IFR4NPO (لجانب المنح) ومعايير IFRS (لإدارة المحافظ الاستثمارية الوقفية).
د-	مخرجات الاغلاق	○ قائمة المركز المالي، بيان صريفات المنح، والحزمة التجارية لاستثمارات الوقف لبيان كفاءة التنمية المالية.
12)	جمعيات تعاونية	كيانات اقتصادية يملكها ويديرها أعضاؤها لتلبية احتياجاتهم المشتركة.
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وتتكون من حصص الأعضاء واحتياطات قانونية.

<sup>11</sup> Government Business Enterprises المنشآت الحكومية التجارية ، State-owned enterprise المنشآت المملوكة للدولة.

ب-	الفلسفة المالية	○ تحقيق المنفعة المتبادلة للأعضاء وتوزيع " الفائض " بناءً على حجم التعامل لا حجم المساهمة الرأسمالية.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير IFRS for SMEs نظراً لطبيعتها الإنتاجية أو التجارية.
د-	مخرجات الاغلاق	○ بيان الفائض أو العجز، وسياسة توزيع الفائض التعاوني المقررة من الجمعية العمومية.
13)	أحزاب سياسية	منظمات تسعى للتمثيل العام وتحقيق برامج سياسية واجتماعية
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، ومواردها محددة قانوناً بالاشتراكات والتبرعات المشروعة.
ب-	الفلسفة المالية	○ التمويل الذاتي لخدمة الأهداف السياسية مع الالتزام الصارم بقواعد الشفافية والمساءلة.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ إطار قانون الأحزاب الوطني مع الاسترشاد بمعايير المنظمات (IFR4NPO) لضمان نزاهة التقارير المالية.
د-	مخرجات الاغلاق	○ ملخص مالي للموارد (اشتراكات/ تبرعات) والمصارف، مع تقارير الامتثال القانوني.

#### 5.4. المسارات المتخصصة والشراكات:

14)	الشركات غير الربحية	كيانات تتخذ الشكل القانوني للشركات (مثل شركة ذ.م.م) ولكن غرضها ليس توزيع الأرباح على الشركاء
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وتعتبر أصولها ملكاً للشركة لتحقيق أغراضها الاجتماعية ولا يجوز توزيع أي فوائض مالية على الملاك.
ب-	الفلسفة المالية	○ الاستدامة المالية الذاتية من خلال ممارسة نشاط تجاري يخدم قضية مجتمعية، مع إعادة تدوير كافة الأرباح في النشاط.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير IFRS for SMEs أو IFRS for SMEs مع تكييف الإفصاح لتناسب الطبيعة غير الربحية (مثل المعيار الدولي (IFR4NPO)).
د-	مخرجات الاغلاق	○ قوائم الحزمة التجارية الأساسية مع التركيز على بيان الأنشطة وتقدير الأثر لبيان كيف تم توظيف الأرباح في خدمة المجتمع.
15)	الشركات ذات الربحية المحدودة / المؤسسات الاجتماعية	كيانات هجينة تجمع بين الربحية وتحقيق أثر اجتماعي مقاس، حيث تأتي الأرباح في المرتبة الثانية بعد الهدف الاجتماعي.
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وتسمح بتوزيع أرباح محدودة للمستثمرين لتحفيز رأس المال الاجتماعي.

ب-	الفلسفة المالية	○ الأثر أولاً ثم الربح ، تهدف لحل مشكلات مجتمعية بنموذج عمل تجاري منافس، وتوزيع جزء من الأرباح مع الالتزام باستثمار الجزء الأكبر في الهدف الاجتماعي.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير IFRS for SMEs مع دمج إطار النهج التنموي (Impact Reporting).
د-	مخرجات الاغلاق	○ الحزمة التجارية الاساسية + تقارير الاستدامة ومؤشرات الأداء الاجتماعي التي تثبت نجاح المهمة المزدوجة.
16	شركة مشروع PPP (النموذج المختلط بين القطاع العام والخاص) تعتبر هذه الشركات "حجر الزاوية" في مشاريع البنية التحتية والخدمات الكبرى، حيث تندمج موارد الدولة مع كفاءة القطاع الخاص	
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وغالباً ما تؤسس كشركة ذات غرض خاص (SPV) لضمان فصل مخاطر المشروع عن ميزانية الدولة أو ميزانية الشركاء، وتأخذ غالباً شكلاً من اشكال الشركات المساهمة.
ب-	الفلسفة المالية	○ تحقيق التكامل بين كفاءة الإدارة والابتكار في القطاع الخاص وبين الأصول والموارد السيادية للقطاع العام لتقديم خدمة عامة مستدامة.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ معايير IFRS مع تركيز خاص على تفسير (IFRIC 12) المتعلق بمعالجة "ترتيبات امتياز الخدمة" لضمان دقة تسجيل الأصول والالتزامات.
د-	مخرجات الاغلاق	○ قوائم (الحزمة التجارية الأساسية) بالإضافة إلى تقارير امثال العقد، وتقارير صيانة الأصول، وبيان العوائد المشتركة.

## 5.5 مسار كيانات التمثيل والرقابة:

17	كيانات التمثيل والرقابة (النقابات والغرف) منظمات اقتصادية ومهنية تعمل كمظلة لحماية المصالح الجماعية وتنظيم السوق.	
أ-	الذمة المالية	○ مستقلة تماماً، وتعتمد في مواردها على اشتراكات الأعضاء، والرسوم مقابل الخدمات، والاستثمارات الموجهة لخدمة أهدافها.
ب-	الفلسفة المالية	○ رعاية المصالح الاقتصادية والمهنية للأعضاء، وتطوير بيئة الأعمال، وتمثيل القطاع أمام الدولة والجهات الدولية.
ج-	الاطار المرجعي المحاسبي	○ الإطار المحاسبي للكيانات غير الربحية (INPAS / IFR4NPO) لضمان الشفافية في إدارة أموال الأعضاء.
د-	مخرجات الاغلاق	○ تقارير مالية شفافة مقدمة للجمعية العمومية (الأعضاء)، ميزانية الأنشطة، وخطط العمل السنوية المعتمدة، مع بيان كفاءة استخدام موارد العضوية.

## (6) خارطة الطريق للامتثال المالي المستدام:

11. بعد استعراض أطلس الكيانات الاقتصادية، والأطر المعيارية، والتقارير التخصوية لكل مسار، نصل إلى خلاصة أساسية:

البيانات المالية ليست مجرد أرقام، بل هي القصة التي ترويها المنشأة للعالم عن أدائها، وأثرها، واستدامتها، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

12. ورغم اختلاف الغايات ومتطلبات التقارير بين الشركة الربحية والمنظمة غير الربحية والجهة الحكومية واختلاف الجهات المنظمة والرقابية فإن جميعها تمر عبر "قمع" إجرائي مشترك يضمن الدقة والنزاهة وقابلية التحقق: (للمنشآت المنظمة والمؤسسية)

(1) ميزان المراجعة: نقطة الانطلاق التي تؤكد اكتمال التسجيل المحاسبي وتوازن القيود، وتمهد لاختبار سلامة الأرصدة قبل الإقفال.

(2) التسويات الجردية وتسويات الإقفال: المرحلة الحاسمة لضبط الأرصدة وتصحيحها وفق أساس الاعتراف والقياس (مثل: الإهلاك، الاستحقاقات، المقدمات، المخزون، المخصصات، فروقات العملة، وتسويات المنح/الأموال المقيدة عند الحاجة).

(3) استخراج التقارير التخصوية ومخرجات الإقفال: هنا تتباعد المسارات بحسب طبيعة الكيان، فتستخرج الحزمة التجارية للربحي، وتقارير الأثر والأموال المقيدة لغير الربحي، والحساب الختامي وتقارير تنفيذ الموازنة للجهات الحكومية، مع الإيضاحات والملاحق التي تفرضها الرقابة أو الممولون أو الحوكمة.

13. ولأن المعرفة المالية تتطور باستمرار، فقد حرصت على تبسيط مفاهيم هذا الدليل وتحويلها إلى سلسلة مقاطع فيديو قصيرة بالتعاون مع شركاء عمل سلسلة مقاطع #منشآت، يمكنكم متابعة خلاصة #منشآت ، على حساباتي، او حسابات زملاء:

○ أحمد مبارك بشير:

[/https://www.linkedin.com/in/ambmacpc](https://www.linkedin.com/in/ambmacpc)

[/https://www.facebook.com/AMBMACPC](https://www.facebook.com/AMBMACPC)

○ Sirius Production :

<https://www.facebook.com/sirius4production>

[/https://www.linkedin.com/company/sirius-production](https://www.linkedin.com/company/sirius-production)

○ عبدالباري باجرش:

<https://www.facebook.com/bdalbarybajrsh>

○ عبدالله بابكر:

<https://www.facebook.com/abdallah.babakar>  
[/https://www.linkedin.com/company/sirius-production](https://www.linkedin.com/company/sirius-production)

○ اسلام القاضي:

<https://www.facebook.com/eslam.alqadi.2025>  
[/https://www.linkedin.com/in/eslam-alqadi-064924205](https://www.linkedin.com/in/eslam-alqadi-064924205)

## في الختام

أقدم شكري وتقديري لكل الزملاء والمتابعين الذين كان لهم الدور في أن أضع هذا الدليل "الكيانات الاقتصادية والإغلاق المالي" لعام 2026. لقد كان هدفنا أن نقدم هدية ثمينة مع مطلع العام، لتمكين كل "وحدة توليد قيمة" في مجتمعنا من فهم هويتها المالية لضمان نموها وصمودها في وجه الأزمات.

كما ابشركم بأن هذا العمل سيتبعه دليل آخر متخصص في "الحوكمة المؤسسية"، وسيُنشر ضمن مقاطع #منشآت بإذن الله تعالى.

